فلسطين هدفا نهائيا ، وعلى توكيد الشخصية الفلسطينية مبدأ ، وعلى المحافظة على الميثاق دستورا للمنظمة »(٦٩). وواضح من نص البيان انه يناقض اجراءات الشقيري وتصريحاته . وقد أوضح الدكتور فايز صايغ ، الذي كان رئيسا لدائرة الاعلام والتوجيه القومي ، في وقت لاحق حقيقة ما جرى ، فقال : « القضية التي تثيرها هذه التصريحات [تصريحات الشقيري] هي قضية الاساس الذي تقوم عليه المنظمة وليس قضية ثانوية أو جانبية ، هي قضية الشخصية الفلسطينية والمصير الفلسطيني وفهمنا لهما . فيبدو من مجموع التصريحات التي أدلى بها الاستاذ الشقيري في الاردن في أواخر حزيران وأوائل تموز ان له اجتهاداً خاصا جديدا في حدود الارض الفلسطينية وفي هوية الشعب الفلسطيني وفي صلة خاصة تقوم بين الارض والشعب الفلسطيني وبين الكيانات السياسية العربية المجاورة دون الكيانات الاخرى . وهذا الفهم الجديد للوطن والشعب والصلة والمصير لا يتفق في نظري مع فهم أبناء فلسطين عموما لهذه المواضيع كلها ولا ينسجم مع نصوص الميثاق . . . ان المجلس الوطني لم ينظر في هذه التصريحات التي صدرت بعد انتهاء دورته الثانية كما ان اللجنة التنفيذية لم تتخذ أي قرار بتأييد هذه التصريحات او القبول بها أو تبنيها بعد صدورها . . . وفضلا عن ذلك فان اللجنة التنفيذية قد أبدت رأيها في هذا الموضوع بصورة قاطعة ، وذلك في البيان الذي أصدرته عند اختتام جلساتها في ٧ تموز [المذكور أعلاه] »(٧٠).

وعلى الرغم من قرارات اللجنة التنفيذية فقد استمر الشقيري في طرح أفكاره وتوسل الى ذلك بمختلف الوسائل حتى مجلس الجامعة العربية ، فقد قدم الشقيري اقتراحا الى المجلس في دور انعقاده السادس والاربعين (١٠ — ١٣ أيلول ١٩٦٦) نص على ما يلي « يقترح على الحكومة الاردنية ، كواجب قومي أسمى ، ان تبادر الى اعلان القدس عاصمة للبلاد بأسرها ، ومن جملتها فلسطين المحتلة ، باعتبار أن الاردن هي فلسطين وأن فلسطين هي الاردن ، وان تنقل الوزارات ومؤسسات الدولة الرئيسية الى مدينة القدس » وقد أحال المجلس الاقتراح الى « الحكومة الاردنية وسائر حكومات الدول الاعضاء والقيادة العربية الموحدة لتنظرها كل فيما يخصه»(٧١).

لم تنجح هذه المحاولات في « فلسطنة » شرق الاردن فقد كانت الدعوة الى ذلك « دعوى كيدية » اكثر منها تفكيرا منهجيا وممارسة سياسية مبنية على قواعد شعبية تتلقف الدعوة وتكرسها في صفوف الجماهير . وكان ذلك على حساب النضال من أجل ابراز الهوية الفلسطينية لارض « الضفة الغربية » . وبالتأكيد فان ظروف المنظمة نفسها — بنيتها ومحتواها وارتباطاتها العربية — والظروف العربية كذلك لم تكن تسمح برفع شعار السيادة الفلسطينية على الارض الفلسطينية فكل شعار من هذا النوع كان لا بد من ان يدمغ بتهمة الانفصالية وما كان يمكن ان يجد له الصدى المؤثر . من هنا كانت تأكيدات المنظمة دائما ان « ليس من سياسة المنظمة أن تسلخ الضفة الغربية عن الشرقية »(٧٢).

الشرعية مقابل الرسمية

منذ العام ١٩٦٥ بدا واضحا أن هناك خطين متوازيين ، انطلقا في فترة واحدة تقريبا ، في مسألة التعبير عن الشخصية الفلسطينية وابراز الوجود الفلسطيني. فعلى جانب كانت م ت ف تجسيدا للكيانية السياسية للشعب الفلسطيني ، وفي الجانب الآخر كانت فتح تدعو للثورة المسلحة وتمارسها باعتبارها التعبير الاكثر جذرية عن الوجود الفلسطيني والوسيلة الاكفأ لتكتيل قوى الشعب وترسيخ وحدته القومية. وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت لجعل الخطين يتلاقيان الا أن هذه الجهود فشلت لسبب